

بسم الله الرحمن الرحيم
اقتضاء الصراط المستقيم (٤٢)

الشيخ / خالد بن عثمان الس بت

الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ومصطفاه، نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلوة، وأتم التسليم.

قال المؤلف -رحمه الله-: (قد ذكرنا من دلائل الكتاب والسنة والإجماع والآثار والاعتبار ما دل على أن التشبه بهم في الجملة منهي عنه، وأن مخالفتهم في هديهم مشروع إما إيجاباً وإما استحباباً بحسب الموضع، وقد تقدم بيان أن ما أمر به من مخالفتهم مشروع، سواء كان ذلك الفعل مما قصد فاعله التشبه بهم أو لم يقصد، وكذلك ما نهى عنه من مشابهتهم يعم ما إذا قصدت مشابهتهم أو لم تقصد، فإن عامة هذه الأعمال لم يكن المسلمين يقصدون المشابهة فيها، وفيها ما لا يتصور قصد المشابهة فيه، كبياض الشعر، وطول الشارب، ونحو ذلك).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقوله -رحمه الله- بأن الأدلة التي سبقت تدل على مشروعية المخالفة للمشركين، لا شك أنها تقرر هذا الأصل، سواء كان ذلك في المسألة المعينة على سبيل الوجوب، أو على سبيل الاستحباب، فكثير من الأمور أمر الشارع بها مخالفة للمشركين كإغفاء اللحى على سبيل الوجوب، وإما على سبيل الاستحباب كصيام اليوم التاسع مع عاشوراء، ولكن ذلك يستحب من أجل المخالفة، والاستحباب قدر يدل على المشروعية، إذ الفعل المشروع هو ما طلبه الشارع إما طلباً جازماً أو طلباً غير جازم، فهو قدر زائد على الإباحة الأصلية، بمعنى أخص في استعمال هذه اللفظة وهي ما شرعه الله -عز وجل-، وإن المفهوم الواسع للمشروعية يشمل الأحكام الخمسة، إذ يدخل فيه أحد قسمي المباح وهو ما أتيح إباحة شرعية دون ما كانت إباحته أصلية، فإن المباح على الراجح ما كانت إباحته شرعية فإنه داخل في أقسام الحكم التكليفي.

وقوله: (وكذلك ما نهى عنه من مشابهتهم يعم ما إذا قصدت مشابهتهم أو لم تقصد).

المشابهة تكون على ثلاثة أنواع:

نوعان لا يشترط فيما القصد، ولا ينظر إليه، والنوع الثالث هو الذي يلتفت فيه إلى قصد الفاعل.
أما الذي لا ينظر فيه إلى القصد فهو مشابهتهم في خصائصهم الدينية، فإن ذلك لا يجوز بحال من الأحوال، سواء قصد أن يشابههم أو لا، فمن لبس الصليب أو الزنار فهو متشبه بهم، ولو قال: أنا لا أقصد، وهذا لبس الدبلة التي يلبسها من عقد على امرأة، أو لبس المرأة الطرحة والبياض في ليلة زفافها، وهذا كله من خصائصهم الدينية، وهذا النوع لا يؤثر فيه الانشار والقصد، فهو متشبه وإن زعم غير ذلك.

القسم الثاني: ما كان من خصائصهم العادية، عرف عنهم، وبه عرروا، وإن لم يكن من دينهم، فهذا لا يؤثر فيه القصد، ولا يجوز لأحد أن يضاهيهم فيه قصداً أو لم يقصد؛ لأنَّه صار شعاراً لهم.

والقسم الثالث: ما كان مشتركاً بين الناس وليس من خصائصهم الدينية ولا العادية، فمثل هذا يؤثر فيه القصد، فإن فعله وهو يقصد التشبه بهم فإنه يكون بذلك قد قارف محرماً، مع أنَّ أصل الفعل لا شيء فيه، لكن ينظر إلى قصد الفاعل، قال الشاطبي -رحمه الله-: "من شرب الماء على طريقة الخمر فإنه يأثم"، وهذا صحيح، وكذلك من فعل شيئاً من هذه الأمور المشتركة بين الناس وهو يقصد مشابهة هؤلاء كأن يلبس نوعاً من الأحذية مثلاً، أو يلبس نوعاً من الساعات، ويقصد به التشبه ب الرجل معين من الكفار فهو في هذه الحالة يكون متشبهاً بهم.

فيحمل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على ما كان القصد فيه غير مؤثر من النوعين الأولين، والله تعالى أعلم.

وقوله: (وفيها ما لا يتصور قصد المشابهة فيه، كبياض الشعر، وطول الشراب، ونحو ذلك) يعني: من ترك شعره فلم يغير الشيب قد لا يخطر بباله أن هذا من التشبه؛ لأن الشيب يتحول بنفسه من سواد إلى بياض ومع ذلك هو مأمور بتغييره.

(ثم اعلم أن أعمالهم ثلاثة أقسام:

قسم مشروع في ديننا مع كونه كان مشروعًا لهم، أو لا يعلم أنه كان مشروعًا لهم لكنهم يفعلونه الآن).

يعني يمكن أن نقول: قسم مشروع في ديننا مشروع لهم، وقسم مشروع في ديننا ولا نعلم أنه مشروع لهم، لكنهم يفعلونه الآن، فالذي هو مشروع في ديننا مثل إغاء اللحية، فإن هذا لا نتركه؛ لأنَّه مشروع في دينهم، أو يحتمل أن يكون مشروعًا في دينهم لكنهم يفعلونه الآن، ونحن نفعله لأنَّه مشروع في ديننا.

(وقسم: كان مشروعًا ثم نسخه شرع القرآن).

وقسم لم يكن مشروعًا بحال وإنما هم أحدهما.

وهذه الأقسام الثلاثة إما أن تكون في العبادات المحمضة..).

قوله: (قسم كان مشروعًا ثم نسخ)، بمعنى أنه كان في شرعيتهم مثل السجود للتعظيم للاحترام والإجلال فنسخه شرعن، فلا يجوز لأحد أن يفعل فعلهم، فحين قدم معاذ -رضي الله تعالى عنه- إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- سجد له، فلما سأله النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك أخبره أنه رأى هؤلاء النصارى يسجدون لعظمائهم، فرأى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أحق بذلك، فنهاه -صلى الله عليه وسلم-، فكان ذلك جائزًا في شرعيتهم بدليل أن إخوة يوسف -عليه الصلاة والسلام- حين دخلوا عليه خروا سجدة، وهذا سجود تحية، فكان يجوز السجود، فنسخه شرعن، فلا يجوز لأحد أن يضاهيهم فيه.

وقسم لم يكن مشروعًا بحال وإنما هم أحدهما، هذا كثير في أعيادهم فإنها محدثة، وكذلك استقبال النصارى المشرق في القبلة فإن هذا من المحدثات، وكثير من أعمالهم إنما هو محدث لا سيما النصارى، عامة شعائرهم التعبدية محدثة، وأعظم ذلك الصليب الذي هو شعار دينهم.

(إما أن تكون في العبادات المحسنة، وإما أن تكون في العادات المحسنة وهي الآداب، وإما أن تجمع العادات والعادات، فهذه تسعه أقسام).

يعني: الثلاثة الأولى التي هي ما كان مشروعًا عندهم وهو مشروع عندنا، ما كان مشروعًا عندهم وليس بمشروع عندنا لأنه نسخ، القسم الثالث: ما لم يكن مشروعًا بحال عندهم، وإنما هو من بدعهم ومحاثتهم، وهذه الأقسام اضربها في ثلاثة أيضًا، فال الأول ثلاثة أقسام والثاني ثلاثة أقسام والثالث ثلاثة أقسام، كل واحد ينقسم إلى ثلاثة أقسام، هذا الذي كان مشروعًا إما أن يكون في العبادات المحسنة، وإما أن يكون في العادات المحسنة وهي الآداب، وإنما أن يجمع بين العادة والعبادة، أمور العادات مثل الزي واللباس، هذه العادات المحسنة، والعبادات المحسنة كالصوم والصلوة والذكرة وما إلى ذلك، وما كان مركبًا منها فهذا يدخل فيه الأعياد في بعض الأحوال؛ لأن الأعياد قد تستعمل على بعض العبادات، فعيد الأضحى مثلاً فيه الذبح، وفيه التكبير، وفيه الصلاة، وكذلك أيام التشريق فإنها من العيد، ويكون فيها الذبح والتكبير، وهذا أيضًا يوم الجمعة فهو من أعياد المسلمين وفيه الصلاة، والصلوة على النبي -صلى الله عليه وسلم-، وسماع الخطبة وما إلى ذلك، وكذلك أيضًا سائر الأعمال التي تجمع بين هذا وهذا، لأن العمل إما أن يكون عادة أو عبادة أو مركبًا من عادة وعبادة، مزج بين العادة والعبادة.

(فأما القسم الأول: وهو ما كان مشروعًا في الشريعتين، أو ما كان مشروعًا لنا وهم يفعلونه، فهذا كصوم عاشوراء أو كأصل الصلاة والصيام، فهنا تقع المخالفة في صفة ذلك العمل).

يعني: أصل الصلاة والصيام عندهم، فعندهم صلاة، يقول الله تعالى: **{كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَا الْمَحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرِيْمُ أَتَّى لَكِ هَذَا}** [سورة آل عمران: ٣٧]، المحراب المقصود به مكان العبادة، أشرف المواطن يسمى المحراب، صدر المجالس يسمى المحراب، فالمكان الشريف المرتفع يقال له: المحراب، ويطلق على مكان العبادة محراب؛ ولهذا يطلق على الذي في مقدم المساجد محاريب؛ لأنها أشرف موضع في المسجد، هي في مقدم المسجد مكان الإمام كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: **((تِلِينِي مِنْكُمْ أُولَى الْأَحَلَامِ وَالنَّهِيِّ))**^(١)، وهي ما يقال له: الروضة مما خلف الإمام، فهي أشرف مكان في المسجد، فقيل لها محراب لذلك.

فكان عندهم صلاة: **(وَاسْجُدْي وَارْكُعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)** [سورة آل عمران: ٤٣]، وكذلك الصوم: **(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَّامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)** [سورة البقرة: ١٨٣] فكان عندهم، لكن هذا مشروع بأصله وهناك مغایرة في وصفه، ففي الصفة يختلف صومنا عن صومهم، وصلاتنا عن صلاتهم.

(فهنا تقع المخالفة في صفة ذلك الفعل، كما سن لنا صوم تاسوعاء وعاشوراء، وكما أمرنا بتعجيل الفطور والمغرب مخالفة لأهل الكتاب، وبتأخير السحور مخالفة لأهل الكتاب، وكما أمرنا بالصلوة في النعدين مخالفة

١ - رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب تسوية الصنوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها والازدحام على الصف الأول والمسابقة إليها وتقديم أولي الفضل وتقريرهم من الإمام، برقم (٤٣٢).

لليهود، وهذا كثير في العادات وكذلك في العادات، قال -صلى الله عليه وسلم- : ((اللحد لنا والشق لغيرنا)).^(٤)

قوله: **(بالصلوة في النعلين)**، بمعنى: أن الإنسان لا يقصد خلع النعلين عند إرادة الصلاة، فلا يتكلف حالاً، فإن كان عليه نعله فلا يخلعها من أجل الصلاة، وإن كان من غير نعل فلا يلبسها من أجل الصلاة، هذه هي السنة، ومرة أراد أبو موسى الأشعري -رضي الله عنه- أن يصلي فخلع نعليه، فأنكر عليه ابن مسعود -أو حذيفة- فقال له: يا أبا موسى أبالوادي المقدس أنت؟ أنكر عليه أنه خلع نعله لما أراد الصلاة. فالصلوة في النعلين مشروعة إذا كان الإنسان منتعلاً مخالفة لليهود، وفي العادات مثل مسألة اللحد، فاللحد من العادات ومما تتابعت عليه الأمم وعرفوه وتتقاولوه، فالناس يتقاولون، أهل الإسلام وغيرهم، وليس عبادة وإنما هو من أمور العادات، واللحد يوضع فيه الميت ويكون في جانب القبر مما يلي القبلة.

(ومن توجيه قبور المسلمين إلى الكعبة تميزاً لها عن مقابر الكافرين، فإن أصل الدفن من الأمور المشروعة في الأمور العادلة، ثم قد اختلفت الشرائع في صفتة، وهو أيضاً فيه عادات، ولبس النعل في الصلاة فيه عبادة وعدة، ونزع النعل في الصلاة شريعة كات لموسى).

عملية الدفن هي عادة من العادات، ولكن حينما يأتي ويضعه إلى القبلة فهنا دخلت فيه قضية العبادة، وكذلك طريقة الدفن فإن هذا يدخل فيه العبادة.

وهكذا الصلاة في النعال فإن الصلاة عبادة، والانتفال عادة، فإذا صلى بنعله يكون قد جمع بين العادة والعبادة.

(وكذلك اعتزال الحيض ونحو ذلك من الشرائع التي جامعناهم في أصلها وخالفناهم في وصفها).

اليهود لا يجلسون عند الحائض، ولا يجتمعون معها في مكان، ولا يقتربون منها إطلاقاً، ولا تمس لهم طعاماً، يجانبونها مجانية تامة، ويرون أنها رجس، وجاءت هذه الشريعة وسطاً بين قذر النصارى وعدم تنزههم وبمبالغة اليهود، فالحائض تؤكل وعرقها ظاهر، وتجالس وتجوز مباشرتها ولكن دون الجماع، فهذا وسط بين ما عليه النصارى وبين ما عليه اليهود، حتى إن النصارى من قذرهم أن الواحد منهم لربما تدنت نفسه فعل ما لا يليق ذكره -في هذا المكان- مع الحائض، في حال الطمث حينما تكون في حيضها وهو يريد أن يواعدها يفعلون أشياء من القذر يتزه عنها الكلاب -أعزكم الله-، ولو لا أن هذا توافر نقله عنهم لم يصدقه العقل.

(القسم الثاني: ما كان مشروعًا ثم نسخ بالكلية: كالسبت، أو إيجاب صلاة أو صوم، ولا يخفى النهي عن موافقتهم في هذا، سواء كان واجباً عليهم فيكون عبادة، أو محظياً عليهم فيتعلق بالعادات).

يعني الآن ما كان مشروعًا ثم نسخ بالكلية كالسبت، النبي -صلى الله عليه وسلم- أخبرنا أن الله ادخل لنا يوم الجمعة، وأن الله -عز وجل- أضل عن هذا اليوم اليهود والنصارى، في يوم السبت لليهود ويوم الأحد

٢- رواه أبو داود، كتاب الجنائز، باب في اللحد، برقم (٣٢٠٨)، والنمسائي، كتاب الجنائز، باب اللحد والشق، برقم (٢٠٠٩)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في استحباب اللحد، برقم (١٥٥٤)، وحسن البنا في مشكاة المصايب، (٣٨٣/١)، برقم (١٧٠١).

للنصارى، وهدانا الله -عز وجل- ليوم الجمعة مع أننا بعدهم، في يوم السبت يحرم عليهم العمل فيه، كما قال الله -عز وجل-: {وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرِيْبِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ} [سورة الأعراف: ١٦٣] فجعل العمل صيد السمك- من العداون، ثم نسخ هذا من أصله، فصار المسلمون يعملون في كل الأيام حتى في اليوم الذي هدأهم الله -عز وجل- إليه، وهو يوم الجمعة، فهو يوم عمل، وشيخ الإسلام -رحمه الله- يجعل قصد ترك العمل في يوم الجمعة من المضاهاة لليهود.

(فليس للرجل أن يتمتع من أكل الشحوم وكل ذي ظفر على وجه التدين بذلك، وكذلك ما كان مركباً منها وهي الأعياد التي كانت مشروعة لهم، فإن العيد المشروع يجمع عبادة وهو ما فيه من صلاة أو ذكر أو صدقة أو نسك).

هذه أشياء عادات، واللعب في العيد واللهو هذا من العادات، وقد يكون العيد عادة محبضة، قد يكون هذا، أو قد يكون مشتملاً على عادة وعبادة.

(ويجمع عادة وهو ما يفعل فيه من التوسيع في الطعام واللباس، أو ما يتبع ذلك من ترك الأعمال الواظبة). كونه يلبس جديداً أو يلبس أحسن ما يجد، التوسيع في مثل هذه الأشياء وكذلك التوسيع في المطاعم فإن هذا من العادات، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال عن أيام مني: ((أيام أكل وشرب))^(٢)، فهذا من العادات، وفيما يخص العبادة قال: ((وذكر الله -عز وجل-)), فجمعت بين العادة والعبادة.
(واللعب المأذون فيه في الأعياد لمن ينتفع باللعب ونحو ذلك).

الذين ينتفعون باللعب هم النساء والصبيان، وكذلك من لا همة له فإنه يشغل نفسه بهذا اللعب ويريد فيه توسيعة فيحصل له انتشار حصر وآنس بذلك ويسر ويتهجج، فلا بأس أن يتهجج؛ لأن بهجته في اللعب والتتوسيع، فهو ينتظر هذه الفرص، فمن ينتفع بهذا من أصحاب هذه التفوس فإن العيد فيه سعة لهم، ولذلك الجاريتان اللتان ضربتا بالدف لما أنكر عليهما أبو بكر -رضي الله عنه- أنكر عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- ذلك بأنه يوم عيد، فيحصل فيه مثل هذا التوسيع بأن تضرب الجارية بالدف ولو سمعها الرجال أو كانوا بحضرتها، بشرط أن لا تكون كبيرة وألا يكون هناك فتنة، فالنساء والجواري والأطفال وما إلى ذلك يحصل لهم بهذا البساط.

(ولهذا قال -صلى الله عليه وسلم- لما زجر أبو بكر -رضي الله عنه- الجوبيتين عن الغناء في بيته قال: ((دعهما يا أبي بكر فإن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا))^(٤)، وكان الحبشة يلعبون بالحراب يوم العيد والنبي -صلى الله عليه وسلم- ينظر إليهم).

معنى يلعبون بالحراب: كانوا يلعبون بالحرابة بالمسجد، الحرابة مثل الرمح لكن أصغر من الرمح، والحبشة كانوا يجيدون القتال بالحراب، فيلعبون بالحراب، أي: بأنه يريد قتل صاحبه لكنه يفعل ذلك معه من باب اللعب، مثل ما يحصل الآن: ألعاب الكاراتيه والتايكوندو والأشياء هذه، يعني يقع عراك لكنه ليس حقيقي،

٣- رواه مسلم، كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، برقم (١١٤١).

٤- رواه البخاري، كتاب العيد، باب سنة العيددين لأهل الإسلام، برقم (٩٠٩)، ومسلم، كتاب صلاة العيددين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد، برقم (٨٩٢).

فهذا اللعب بالحراب، يلعبون بالحراب بمعنى: أنه يقدم عليه بالحرابة والثاني يحاول أن يتخلص منه وهكذا، فهذا مما يقوى الأمة، وتقوى على الجهاد.

(الأعياد المشروعة يشرع فيها وجوباً أو استحباباً من العادات ما لا يشرع في غيرها، ويباح فيها أو يستحب أو يجب من العادات التي للنفوس فيها حظ ما لا يكون في غيرها كذلك؛ ولهذا وجب فطر العيددين وقرن بالصلة في أحدهما الصدقة، وقرن بها في الآخر الذبح، وكلاهما من أسباب الطعام، فموافقتهم في هذا القسم المنسوخ من العادات أو العادات أو كليهما..).

النبي -صلى الله عليه وسلم- علل صدقة الفطر أنها طهارة للصائم فمنها ما يعود إلى الصائم، ومنها ما يعود إلى المُعطى -الفقير- وهو أن يكفوا الفقراء المسألة في ذلك اليوم ، فراعي الشارع هذا المعنى، كموافقتهم في هذا القسم المنسوخ من العادات.

(من العادات أو العادات أو كليهما أقبح من موافقتهم فيما هو مشروع الأصل؛ ولهذا كانت الموافقة في هذا محرمة كما سندكره، وفي الأولى قد لا تكون إلا مكرورة.

وأما القسم الثالث: وهو ما أحدثوه من العادات أو العادات أو كليهما).

يعني: موافقتهم في بدعهم.

(فهو أقبح وأقبح، فإنه لو أحدثه المسلمون لكان قبيحاً، فكيف إذا كان مما لم يشرعه النبي قط بل أحدثه الكافرون؟ فالمواقة فيه ظاهرة القبح، وهذا أصل.

وأصل آخر وهو: أن كل ما يشابهون فيه من عادة أو عادة أو كليهما هو من المحدثات في هذه الأمة ومن البدع، إذ الكلام فيما كان من خصائصهم، وأما ما كان مشروعأً لنا وقد فعله سلفنا السابقون فلا كلام فيه، فجميع الأدلة الدالة من الكتاب والسنة والإجماع على قبح البدع وكراهتها تحريمأً أو تنزيهاً، تدرج هذه المشابهات فيها، فيجتمع فيها أنها بدع محدثة، وأنها مشابهة للكافرين، وكل واحد من الوصفين موجب للنهي، إذ المشابهة منهي عنها في الجملة ولو كانت في السلف، والبدع منهي عنها في الجملة ولو لم يفعلها الكفار، فإذا اجتمع الوصفان صارا علتين مستقلتين في القبح والنهي).

لا مانع أن يعلل الحكم بأكثر من علة، مثل ما يقال في التصوير حرم لعلتين: مضاهاة خلق الله، وأنه ذريعة لأن تعبد الصور من دون الله -عز وجل-.

(فصل في الأعياد)

موضوع الأعياد في هذا الكتاب يعتبر أصلاً؛ لأن المؤلف إنما ألف الكتاب أصلاً لهذه القضية، والكلام في الأعياد ومشابهتهم في أعيادهم هو داخل في موضوع المشابهة، ومشابهة المشركين تكون بأشياء متعددة: برطانتهم، وتكون بالتزيي بزيمهم، والتتشبه بهم بعاداتهم وأعمالهم وعباداتهم، وكذلك في أعيادهم.

(إذا تقرر هذا الأصل في مشابهتهم فنقول: موافقتهم في أعيادهم لا تجوز من طريقين: الطريق الأول..).

شيخ الإسلام يريد أن يقرر أن مشابهة المشركين في الاحتفال برأس السنة أو غير ذلك لا يجوز من طريقين:

الطريق الأول: الأدلة العامة في النهي عن التشبه بهم، وأعيادهم تختص بهم، والعيد شعار، فلا يجوز أن نحتفل بأعيادهم، وأن نبارك لهم هذه الأعياد، أو أن نفعل شيئاً من شأنه إقرار هذه الأعياد أو احترامها أو إعانتهم عليها بهدايا أو بطاقات، وغير ذلك؛ ك مجرد الحضور ولو للفرجة، فهذا لا يجوز.

الطريق الثاني: الأدلة الخاصة بموضوع الأعياد: فمثلاً النبي -صلى الله عليه وسلم- لما قدم المدينة فوجد الأوس والخزرج يلعبون في يومين، فقال: (قد أبدلكم الله بهما الفطر والأضحى)، أو كما قال -عليه الصلاة والسلام-، فهذا خاص في موضوع العيد، وكذلك بعض النصوص على قول بعض السلف مثل قوله تعالى في سورة الفرقان: **{وَالَّذِينَ لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُوا بِاللَّغْوِ مَرُوا كِرَاماً}** [سورة الفرقان: ٧٢] فذكر قضيبيين شهود الزور وذكر المرور باللغو، فالآية فيها قرينتان على أن المراد بشهود الزور هو حضور الأعياد أو أماكن المنكر، ومنها الأعياد -أماكن العبث واللهو المحرم- لأنه أولاً قال: **{لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ}** ما قال: لا يشهدون بالزور، فشهود الشيء بمعنى: حضوره، والشيء الثاني هو أنه قال: **{وَإِذَا مَرُوا بِاللَّغْوِ مَرُوا كِرَاماً}**، وهذه قرينة ثانية، وإن كان هذا ليس باللازم إذ إن الأقرب في الآية -والله أعلم- أنها عامة في هذه المعاني جميعاً التي ذكرها السلف، فيدخل فيها شهادة الزور وهو أعظم الكذب، ويدخل فيها غيره من الكفر بالله -عز وجل- ونسبة الشركاء له جل جلاله، فهذه من أعظم شهادات الزور، وكذلك أيضاً حضور أماكن اللهو المحرم والعبث، -مثل المهرجانات، السينما، أماكن الأغاني- الأماكن التي فيها المنكر لا يشهدونها، وأعياد المشركين من جملة هذا الزور وهكذا.

(إذا تقرر هذا الأصل في مشابهتهم فنقول: موافقتهم في أعيادهم لا تجوز من طريقين:

الطريق الأول: هو ما تقدم من أن موافقة أهل الكتاب فيما ليس في ديننا ولا عادة سلفنا فيكون فيه مفسدة موافقتهم، وفي تركه مصلحة مخالفتهم، حتى لو كان موافقتهم في ذلك أمراً اتفاقياً.

إذا وافقناهم حصلت مفسدة، تؤدي إلى الذوبان، واضمحلال معلم الدين، واندراس شرائع الإسلام، وقرب القلوب وإصغاء النفوس إليهم؛ لأن الظاهر يؤثر في الباطن، ومصلحة المخالفة تميز الأمة، والمحافظة على شرائع الدين، وخصائص الإسلام، ومصارمة الكافرين فيه مصلحة، وكلما كثرت أوجه الموافقة كلما كانت القلوب أقرب، وكان ذلك أدعي للتباييس معهم، وأما إذا كان الخلاف في كل شيء فإن هذا أدعى للمصارمة وعدم إمكانية التباييس مع هؤلاء الأعداء، والمطلوب جهادهم ومخالفتهم ومقارنتهم ومنابذتهم.

(حتى لو كان موافقتهم في ذلك أمراً اتفاقياً ليس مأخوذاً عنهم لكن المشروع لنا مخالفتهم؛ لما في مخالفتهم من المصلحة كما تقدمت الإشارة إليه، فمن وافقهم فوت على نفسه هذه المصلحة، وإن لم يكن قد أتى بمفسدة، فكيف إذا جمعهما؟

ومن جهة أنه من البدع المحدثة، وهذا الطريق لا ريب أنها تدل على كراهة التشبه بهم في ذلك، فإن أقل أحوال التشبه بهم أن يكون مكروهاً، وكذلك أقل أحوال البدع أن تكون مكرهـة، ويدل كثير منها على تحريم التشبه بهم في العيد، مثل قوله -صلى الله عليه وسلم-: ((من تشبه بقوم فهو منهم)) فإن موجب هذا تحريم التشبه بهم مطلقاً.

أقل ما يصدق عليه النهي هو الكراهة، والأصل أن النهي للتحريم، لكنه قد يدل على الكراهة إذا وجدت قرينة، لكن مهما كان ليس لقائل أن يقول بأن النهي يدل على قدر أقل من الكراهة، فأقل أحواله الكراهة، فإذا سلمت بهذا وسلمنا به تنزلاً فمعنى ذلك أن مخالفتهم مطلوبة.

(و كذلك قوله: ((خالفوا المشركين)) و نحو ذلك، ومثل ما ذكرنا من دلالة الكتاب والسنة على تحريم سبيل المغضوب عليهم والضالين، وأعيادهم من سبileهم، إلى غير ذلك من الدلائل، فمن انعطف على ما تقدم من الدلائل العامة نصاً وإجمالاً وقياساً تبين له دخول هذه المسألة في كثير مما تقدم من الدلائل، وتبيّن له أن هذا من جنس أعمالهم التي هي دينهم أو شعار دينهم الباطل، وأن هذا حرام كله بخلاف ما لم يكن من خصائص دينهم ولا شعاراً لهم، مثل نزع التعظيم في الصلاة فإنه جائز كما أن لبسهما جائز، وتبيّن له أيضاً الفرق بين ما بقينا فيه على عادتنا لم يحدث شيئاً نكون به موافقين لهم فيه وبين أن نحدث أعمالاً أصلها مأخوذ عنهم، قصدنا موافقتهم أو لم نقصد).

وأما الطريق الثاني الخاص في نفس أعياد الكفار فالكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، أما الكتاب فمما تأوله غير واحد من التابعين وغيرهم في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُوا بِاللَّغُو مَرُوا كِرَاماً} [سورة الفرقان: ٧٢]، فروى أبو بكر الخلال في الجامع بإسناده عن محمد بن سيرين في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ} قال: هو الشعانيين).

الشعانيين هو عيد النصارى يقيمه تاليًا لعيد مبدع من أعيادهم يسمى عيد الفصح.

(و كذلك ذكر عن مجاهد قال: هو أعياد المشركين، وكذلك عن الربيع بن أنس).

يعني السلف يفسرون أحياناً بالمثال، فمثلوا بالشعانيين وعيد رأس السنة ويدخل فيه سائر الأعياد التي يحتفلون بها، ولا يقتصر ذلك على أعيادهم، بل الزور يشمل كل ذلك من أعيادهم ومن شهادة الزور، والإشراك بالله هو أعظم الزور، فهم لا يشهدون هذا لا بقولهم ولا بحالهم ولا بفعلهم.

والنبي إذا ركب مع الفعل المضارع يفيد العموم، فيكون المعنى: لا يشهدون الزور بحال من الأحوال لا قولًا ولا فعلًا ولا حالًا، فكل هذه الأشياء من الزور.

(وفي معنى هذا ما روى عن عكرمة قال: لعبٌ كان لهم في الجاهلية، وقال القاضي أبو يعلى: مسألة في النهي عن حضور أعياد المشركين:

روى أبو الشيخ الأصبhani بإسناده في شروط أهل الذمة عن الضحاك في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ} قال: عيد المشركين.

و بإسناده عن أبي سنان عن الضحاك: {وَالَّذِينَ لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ} كلام الشرك.

و بإسناده عن جوير عن الضحاك: {وَالَّذِينَ لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ} قال: أعياد المشركين.

وروى بإسناده عن عمرو بن مرة: {لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ} لا يمالئون أهل الشرك على شركهم ولا يخالطونهم.

و بإسناده عن عطاء بن يسار قال عمر: إياكم ورطانة الأعاجم، وأن تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم.

وقول هؤلاء التابعين: إنه أعياد الكفار، ليس مخالفًا لقول بعضهم: إنه الشرك أو صنم كان في الجاهلية، ولقول بعضهم: إنه مجالس الخنا، وقول بعضهم: إنه الغناء؛ لأن عادة السلف في تفسيرهم هكذا، يذكر الرجل نوعاً من أنواع المسمى لحاجة المستمع إليه.

هذه الأقوال التي سردها شيخ الإسلام كلها ترجع إلى الحضور، **{لَا يَشْهُدُونَ}** يعني: لا يحضرون؛ لأنه قال: **{لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ}** ولم يقل: لا يشهدون بالزور، فلم يدخل فيها شهادة الزور المعروفة، مع أنه لا إشكال في دخولها في عموم معنى قوله: **{لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ}** -والله أعلم - .

(لأن عادة السلف في تفسيرهم هكذا، يذكر الرجل نوعاً من أنواع المسمى لحاجة المستمع إليه أو لينبه ..). يعني هذا كله يسمى خلاف النوع، أو الخلاف الصوري، وليس خلافاً حقيقياً.

(أو لينبه به على الجنس، كما لو قال العجمي: ما الخبز؟ فيعطي رغيفاً ويقال له: هذا، بالإشارة إلى الجنس لا إلى عين الرغيف).

ولكن قد قال قوم: إن المراد شهادة الزور التي هي الكذب، وهذا فيه نظر، فإنه تعالى قال: **{لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ}** ولم يقل: لا يشهدون بالزور.

والعرب تقول: شهدت كذا: إذا حضرته، كقول ابن عباس: شهدت العيد مع رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، وقول عمر: الغنية لمن شهد الواقعة، وهذا كثير في كلامهم، وأما شهدت بهذا فمعنى: أخبرت به، ووجه تفسير التابعين المذكور: أن الزور هو المحسن الممدوه).

يعني أحياناً يفسر الشيء بالمثال، وأحياناً بالحد والرسم، فمن التفسير بالمثال قوله في تفسير الماء مثلاً: هذا ماء، والذي ينزل في المطر هو ماء، والذي في البحر ماء، فيفسر أحياناً بالمثال، وأحياناً يفسر بالحد أو الرسم فيقال: الماء هو سائل رقيق إلى آخره، وأحياناً يفسر بفائدة أو منفعة من منافعه، فتفقول مثلاً: هذا الذي نشربه هو الماء، وهذا، فتارة يفسرون بالمثال أو بجزء المعنى أو بعبارة غير عبارة الآخر، مثل الصراط المستقيم، بعضهم يقول: الصراط المستقيم هو الإسلام، وبعضهم يقول: القرآن، وبعضهم يقول: اتباع الكتاب والسنة، وبعضهم يقول: هو الطريق الذي رسمه الله لعباده، فهذا ليس اختلافاً حقيقياً وإنما هو من الاختلاف الصوري، وهكذا في أمثلة كثيرة.

وكلمة الزور هي الشيء المزور، يعني: المحسن، تقول: زورت في نفسي كلاماً، أي: هيأت في نفسي كلاماً وحسنته ورتبتها، وهكذا تقول: زورت هذا المكان، بمعنى: هيأته وحسنته ونحو ذلك، وتقول: هذه الصورة مزورة، أي: أنها زائفة مزورة.

(حتى يظهر بخلاف ما هو عليه في الحقيقة، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم -: ((المتشبع بما لم يعط كلايس ثوبى زور))^(٥)، لما كان يظهر مما يعظم به مما ليس عنده، فالشاهد بالزور يظهر كلاماً يخالف الباطن؛ ولهذا فسره السلف تارة بما يظهر حسنة لشبهة أو لشهوة، وهو قبيح في الباطن، فالشرك ونحوه يظهر حسنة لشبهة، والغناء ونحوه يظهر حسنة لشهوة).

٥ - رواه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتسبّب بما لم يعط، برقم (٢١٢٩).

وأما أعياد المشركين فجمعت الشبهة والشهوة وهي باطل، إذ لا منفعة فيها في الدين، وما فيها من اللذة العاجلة فعاقبتها إلى ألم فصارت زوراً، وحضورها شهودها، وإذا كان الله قد مدح ترك شهودها الذي هو مجرد الحضور برؤيه أو سمع، كيف بالموافقة بما يزيد على ذلك من العمل الذي هو عمل الزور لا مجرد شهوده؟

ثم إن مجرد هذه الآية فيها الحمد لهؤلاء والثناء عليهم، وذلك وحده يفيد الترغيب في ترك شهود أعيادهم وغيرها من الزور، ويقتضي الندب إلى ترك حضورها، وقد يفيد كراهة حضورها لتسمية الله لها زوراً.

شيخ الإسلام -رحمه الله- يريد أن يقرر أن الشارع قصد مخالفتهم في هذه الأعياد، وهذا يقتضي أن يكون حضورها من قبل المكروه؛ لأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده في الأصل، فإذا أقررت بهذا كان من العمل المشروع قصد مخالفتهم في أعيادهم، يريد أن يقرر هذه القضية على سبيل التنزل إلى أدنى حد، فلا يبقى لأحد عذر وحجة، وهذا مما جرت به مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، وأن الناس يتتوسعون في الأعياد، وأنها من أمور العادة، ومشاركة الناس في أفرادهم من مكارم الأخلاق، ليس لأحد أن يقول هذا لهذه الأدلة، هذا الذي يريد أن يصل إليه.

(فاما تحريم شهودها من هذه الآية فيه نظر، ودلالتها على تحريم فعلها أوجه؛ لأن الله تعالى سماها زوراً، وقد ذم من يقول الزور وإن لم يضر غيره؛ لقوله في المتظاهرين: {وَإِنَّهُمْ لِيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا} [سورة المجادلة: ٢].

يقول: (فاما تحريم شهودها من هذه الآية فيه نظر)، الشهود يعني مجرد الحضور، ودلالتها على تحريم فعلها أوجه، يعني: أن يقيم هو عيد المشركين، أي يحتفل به، أو أن يشارك بهذا الاحتفال بقول أو فعل لا مجرد الحضور للفرجة مثلاً، ولا شك أن حضور أعيادهم للفرجة تكثير لسوادهم، وإن شارك بفعله فإن ذلك يكون أشد وأعظم من حضور للفرجة فقط.

(وقال تعالى: {وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ} [سورة الحج: ٣٠]، ففاعل الزور كذلك).

وقد يقال: قول الزور أبلغ من فعله، ولأنه إذا مدحهم على مجرد تركهم شهوده، دل على أن فعله مذموم عنده معيب، إذ لو كان فعله جائزاً والأفضل تركه لم يكن في مجرد شهوده أو ترك شهوده كبير مدح، إذ شهود المباحثات التي لا منفعة فيها وعدم شهودها قليل التأثير).

فالحضور فيه مضر، ولذلك الشارع طلب مجانبته.

وقد يقال: هذا مبالغة في مدحهم إذ كانوا لا يحضرون مجالس الباطلة، وإن كانوا لا يفعلون الباطل، ولأن الله تعالى قال: {وَاعْبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنَا} [سورة الفرقان: ٦٣]، فجعل هؤلاء المنعوتين هم عباد الرحمن، وعبودية الرحمن واجبة فتكون هذه الصفات واجبة، وفيه نظر؛ إذ قد يقال: في هذه الصفات ما لا يجب، ولأن المنعوتين هم المستحقون لهذا الوصف على وجه الحقيقة والكمال، كما قال الله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ} [سورة الأنفال: ٢]، وقال تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ

عِبَادِهِ الْعَلَمَاءُ [سورة فاطر: ٢٨]، وقال -صلى الله عليه وسلم-: ((ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان..)).^(٦)

يعني: ليس المسكين حقيقة، وإن كان المسكين يأتي وترده اللقمة واللقمتان، لكن من يتحقق فيه هذا الوصف تحققًا يكون أولى به من غيره، فالمسكين الحقيقي الذي يتعرف ولا يعلم به أحد، وهكذا في قوله: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ، وَ{إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَاءُ} [سورة فاطر: ٢٨]، في الأول: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ} هذا الأسلوب يدل على أن هذه الصفة واجبة في الإيمان، وهي من الكمال الواجب وليس الكمال المستحب، بمعنى: أن من لم يكن كذلك فقد نقص من إيمانه الواجب؛ لأن هذا الحصر بهذه الطريقة يدل على وجوب ذلك في الإيمان.

(وقال: (ما تعدون المفلس فيكم؟))^(٧)، ((ما تعدون الرقوب؟))^(٨) ونظائره كثيرة).

المفلس من لا درهم له ولا دينار، هذا صحيح، لكن أحق بهذا الوصف هو من يأتي يوم القيمة بحسنات، لكنه قد ظلم الناس وأخذ أموالهم، فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإذا فنيت أخذ من سيئاتهم فطرحت عليه ثم طرح في النار، والرقوب: المرأة التي لا يولد لها مثلاً، لكن هناك من هو أحق بهذا الوصف من غيره. فسواء كانت الآية دالة على تحريم ذلك، أو على كراحته أو استحباب تركه حصل أصل المقصود، إذ من المقصود بيان استحباب ترك موافقتهم أيضًا، فإن بعض الناس قد يظن استحباب فعل ما فيه موافقة لهم، لما فيه من التوسيع على العيال، أو من إقرار الناس على اكتسابهم ومصالح دنياهم، فإذا علم استحباب ترك ذلك كان أول المقصود.

وأما السنة: فروى أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: "قدم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المدينة ولهم يومن يلعبون فيهما فقال: ((ما هذان اليومان؟)), قالوا: كنا نلعب فيهما في الجاهلية، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منها، يوم الأضحى ويوم النطر))^(٩)، رواه أبو داود بهذا الن�ظ: "حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن حميد عن أنس". ورواه أحمد والنسائي، وهذا إسناد على شرط مسلم.

فوجه الدليل: أن العبيد الجاهليين لم يقرهما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا تركهم يلعبون فيهما على العادة، بل قال: ((إن الله قد أبدلكم بهما يومين آخرين)), والإبدال من الشيء يقتضي ترك المبدل منه، إذ لا يجمع بين البديل والمبدل منه).

٦- رواه البخاري، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: **{لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافَ}** [سورة البقرة: ٢٧٣]، وكم الغنى؟، برقم (١٤٠٦)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفطن له فيتصدق عليه، برقم (١٠٣٩).

٧- رواه مسلم، كتاب البر والصلة والأداب، باب تحريم الظلم، برقم (٢٥٨١)، ولفظه: ((أترون من المفلس؟...)).

٨- رواه مسلم من حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-، كتاب البر والصلة والأداب، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب وبأي شيء يذهب الغضب، برقم (٢٦٠٨).

٩- رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب صلاة العبيد، برقم (١١٣٤)، وصححه الألباني في مشكاة المصايب (٣٢٣/١)، برقم (١٤٣٩).

النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما جاء إلى المدينة لم يقل: هذه عادة من عادات الناس ينبغي بسطون فيها ويتسعون وتركهم، أو أنه زادهم عليها عيدين آخرين وأبقى هذه الأعياد، بل قال: (قد أبدلكم) ومعنى ذلك يقتضي ترك أعياد المشركين، وهذه الأعياد الفوها ونشأ عليها الصغير، وشاب عليها الكبير، والناس يرثبونها وينتظرونها ولهم طقوس وعادات في هذه الأعياد، ويحصل لهم من الأنس والسرور والبهجة ما يحصل، فمفارقة النفوس لمثل هذا يصعب عليها، ومع ذلك انمحت آثارها تماماً بعد أن قدم النبي -صلى الله عليه وسلم- المدينة وشرع الله -عز وجل- عيد الفطر وعيد الأضحى، فلو كان النبي -صلى الله عليه وسلم- سكت عنها فإن ذلك يقتضي أن تستمر، الواقع خلاف ذلك تماماً، لم يعرف لها قيام بعد الهجرة، فهذا يدل على أن أعياد المشركين لا يمكن أن يتسامح فيها وتقر.

(ولهذا لا تستعمل هذه العبارة إلا فيما تُرك اجتماعهما)

يعني كلمة البدل في قوله: (قد أبدلكم) يعني أحدهما مكان الآخر.

كقوله سبحانه: **(أَفَتَحَّدُونَهُ وَدُرِّيَّتَهُ أُولَئِكَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عُذُّوْ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بِذَلِّكَ)** [سورة الكهف: ٥٠].

وقوله: **(وَبَدَّلْنَا هُمْ بِجِنْتِيهِمْ جَنَّتِيْنِ نَوَّاتِيْ أَكْلِ خَمْطٍ وَأَتْلِ وَشَيْءٍ مِّنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ)** [سورة سباء: ١٦].

ومعنى ذلك: أن تلك الأعياد تهجر، ولا يجوز لأحد أن يحييها ثانية.

وقوله: **(فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ)** [سورة البقرة: ٥٩]، وقوله: **(وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ)** [سورة النساء: ٢].

ومنه الحديث في المقابر: ((فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به خيراً منه مقعداً في الجنة، ويقال للآخر: انظر إلى مقعدك من الجنة أبدلك الله به مقعداً من النار)).^(١٠)

وقول عمر -رضي الله عنه- للبيهقي: ما فعل شعرك؟ قال: أبدلني الله به البقرة وآل عمران وهذا كثير في الكلام).

لبيد هو لبيد بن ربيعة الذي قال فيه الشافعي -رحمه الله-:

فولا الشعر بالعلماء يزري *** لكنت اليوم أشعر من لبيد

لما أسلم ترك الشعر.

فقوله -صلى الله عليه وسلم-: ((إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منها)), يقتضي ترك الجمع بينهما لا سيمما وقوله: ((خيراً منها)) يقتضي الاعتياض بما شرع لنا كأنه في الجاهلية.

وأيضاً قوله لهم: ((إن الله قد أبدلهم عناليومين فأجابوه: بأنهما يومان كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية، دليل على أنه نهاهم عنهما اعтикаً بيومي الإسلام، إذ لو لم يقصد النهي لم يكن ذكر هذا الإبدال مناسباً، إذ أصل شرعاليومين المسلمين كانوا يعلمونه ولم يكونوا ليتركونه لأجل يومي الجاهلية، وفي قول أنس: ولهم يومان يلعبون فيهما، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((إن الله قد أبدلهم بهما

١٠ - رواه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، برقم (١٣٧٤)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب عرض مقعد الميت من الجنائز أو النار عليه، برقم (٢٨٦٦).

يومين خيراً منهما)) دليل على أن أنساً -رضي الله عنه- فهم من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- : ((أبدلكم بهما)) توعيضاً باليومين المبدلتين.

وأيضاً فإن ذينك اليومين الجاهليين قد ماتا في الإسلام فلم يبق لهما أثر على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا عهد خلفائه، ولو لم يكن قد نهى الناس عن اللعب فيهما ونحوه مما كانوا يفعلونه لكانوا قد بقوا على العادة، إذ العادات لا تغير إلا بمغير يزيلاها، لا سيما وطبع النساء والصبيان وكثير من الناس متشوفة إلى اليوم الذي يتذذونه عيداً للبطالة واللعب؛ ولهذا قد يعجز كثير من الملوك والرؤساء عن نقل الناس عن عاداتهم في أعيادهم، لقوة مقتضيها من نفوسهم، وتتوفر هم الجماهير على اتخاذها، فلولا قوة المانع من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ل كانت باقية ولو على وجه ضعيف، فعلم أن المانع القوي منه كان ثابتاً، وكل ما منع منه النبي -صلى الله عليه وسلم- منعاً قوياً كان محظياً، إذ لا يعني بالمحرم إلا هذا.

وهذا أمر بَيْنَ لا شبهة فيه، فإن مثل ذينك العبيدين لو عاد الناس إليهما بنوع مما كان يفعل فيهما -إن رخص فيه- كان مراغمة بينه وبين ما نهي عنه فهو المطلوب.

والمحذور في أعياد أهل الكتابين التي نقرهم عليها أشد من المحذور في أعياد الجاهلية التي لا نقرهم عليها).

مشابهة أهل الكتاب أخطر من مشابهة المشركين، هذا الذي يريد أن يقوله؛ وهذا لأسباب: أن النصوص وردت بمخالفة أهل الكتاب في أغلب النصوص؛ لأن هؤلاء عندهم مقومات ليست عند المشركين فربما تجعل نفوس الناس أدعى للتشبه بهؤلاء.

ولأن دين المشركين قد اندثر في جزيرة العرب، ولم تقم له قائمة، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: ((إن الشيطان يئس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب))^(١١)، بينما اليهود والنصارى يحيطون بهم من كل جانب، ويعيشون في المدينة وفي نواحٍ أخرى، فهذا الاحتكاك والمقاربة تؤثر، ولا شك أن ما يدخل على المسلمين من أهل الكتاب أكثر وأعظم مما يدخل من المشركين، والواقع يشهد بهذا.

فإن الأمة قد حذروا مشابهة اليهود والنصارى، وأخبروا أنه سيفعل قوم منهم هذا المحذور، بخلاف دين الجاهلية فإنه لا يعود إلا في آخر الدهر عند احترام أنفس المؤمنين عموماً، ولو لم يكن أشد منه فإن مثله على ما لا يخفى؛ إذ الشر الذي له فاعل موجود يخاف على الناس منه أكثر من شر لا مقتضى له قوي).

أي: اليهود والنصارى موجودون وأقوياء، وفي غاية التمكّن، فهم أخطر من المشركين الذين قد اندثر دينهم من جزيرة العرب.

(الحديث الثاني: ما رواه أبو داود: حدثنا داود بن رشيد حدثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي، حدثنا
- نذر رجل على عهد رسول الله : يحيى بن أبي كثير حدثني أبو قلابة حدثني ثابت بن الصحاك قال
أن أنحر إبلًا إني نذرت بقوله -صلى الله عليه وسلم- أن ينحر إبلًا ببوانة، فأتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا بقالوا ، ((هل كان فيها وثن من أواثان الجاهلية يعبد؟)) : -صلى الله عليه وسلم- ببوانة، فقال النبي

١١- رواه مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب تحريش الشيطان وبعثه سرایاه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريباً، برقم (٢٨١٢).

أوف بنذرك)) - صلى الله عليه وسلم - لا، قال رسول الله : قالوا ،((فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟)) : قال أصل هذا الحديث في ، ((يملك ابن آدم فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا وهذا الإسناد على شرط الصحيحين، وإسناده كلهم ثقات مشاهير، وهو متصل بلا ،)) (الصحيحين). (عنزة).

يعني هذا رجل نذر أن ينحر بـ(بوانة) مكان يقع جنوب مكة أو أسفل مكة، وبعضهم يقول: إلى ناحية ينبع، وبعضهم يقول غير ذلك، فالرجل حدد هذا المكان، والنبي - صلى الله عليه وسلم - سأله هل هذا فيه وثن يعبد للمشركين؟ هل فيه شيء معظم حجر أو شجر؟، فقال له: ((هل فيه عيد من أعيادهم؟)) أي: هل هو مكان يجتمعون فيه اجتماعاً دورياً فيلعبون به أو نحو ذلك؟، فقال: لا، فهذا يدل على أن هذا الأمر لو وجد - أي أنه عيد من أعيادهم - لكن ذلك مانعاً من أن يذبح فيه؛ لأن الذبح فيه تعظيم له، وكل ما من شأنه تعظيم دين المشركين أو أعيادهم فإنه لا يجوز؛ ولهذا قال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((أوف بنذرك)).

....ن وبوانة، بضم الباء الموحدة من أسفل، فيه يقول وضاح اليم)

لا، هي من: يعني بالياء الموحدة من أسفل نقطة أسفل الحرف هذا المقصود، وهي أيضاً أسفل مكة من جهة ينبع، وبعضهم يقول لا، ليست: قريبة من مكة في أسفلها، وبعضهم يقول: جهة الجزيرة بين العراق والشام، وبعضهم يقول إلى ناحية اليمن بين مكة: بعضهم يقول غير هذا، وبعضهم يقول هي المراد وإنما المراد ما كان قريباً من ينبع، وباليم، والمقصود أنه مكان

أيا نخلتي وادي بوانة حبذا) إذا نام حراس النخيل جناكما

(وسيأتي وجه الدلالة منه).

يا حبذا جناكما يعني الثمر الذي يُجتنى، إذا نام الحراس ويمتّي نفسه بنيل ذلك: يقول حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هارون أباً عبد الله بن يزيد بن داود في سننه وقال أبو خرجت مع أبي في حجة: حدثني سارة بنت مقسٌ أنها سمعت ميمونة بنت كردم قالت من أهل الطائف مقسم الثقفي: الناس يقولون وسمعت ، صلى الله عليه وسلم فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم - رسول الله تعمس، باتكلما قردى قرد هم هل فكان لع وهو بيأ هيلاندف يرصب هدبأ تاعف، صلى الله عليه وسلم - رسول الله فأقر له ووقف الطبيعية، فدنا إليه أبي، فأخذ بقدمه، قالت بالأعراب والناس يقولون ن ولد لي ولذكر أن أنحر على رأس بوانة في عقبة من يارسول الله، إني نذرت إ باستمع منه، فقال صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله ، خمسين: لا أعلم إلا أنها فاقت: قال، الشايا عدة من الغنم، فجمعها فجعل يذبحها: قال، ((فأوف بما نذرت به الله)): لا، قال: ((هل بها من هذه الأوثان شيء؟))

((اللهم أوف بنذري، فظرر بها فذبحها: آة، فطلبها وهو يقول فانفاثت منه ش

صلى - هذا الرسول: يقولون: أنها تطلق بصرها في النظر إليه، سمعت الناس يعني (أبده بصري): قوله عليه الصلاة والسلام - فجلس تنتظر إليه وتمد بصرها إليه - الله عليه وسلم

(معه برة كبيرة الكتاب): غلط قبيح، قوله: البرة بالكسر برة مثل السوط، وعلا بالرُّوَّة والبرة مثل السوط الصغير، ضربه بـ يعني الذي يدرس الأطفال في الكتابة القرآن، والمعلم يكون معه سوط صغير لتأديب الأطفال

معه سوط صغير، وهي برة كبيرة الكتاب يعني صغيرة لتأديب الأطفال: يقول

أقبل: البرة البرة على وجه التحذير فهو حكاية عن وقع الأقدام عند السعي يريد: أي (طبيعة، الطبيعية الطبع): قوله الطبيعية الطبيعية، والناس يقولون: الناس إليه يسعون والأقدامهم طبطة، والأحسن من هذا أن يقال

١٢ - رواه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، برقم (٣٣١٣)، وصححه الألباني في مشكاة المصايب برقم (٣٤٣٧)، وفي صحيح الجامع برقم (٢٥٥١).

١٣ - رواه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، عن عائشة - رضي الله عنها - بلفظ: ((من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه)), برقم (٦٦٩٦)، ومسلم، كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله، برقم (١٦٤١).

١٤ - رواه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، برقم (٣٣١٤)، وابن ماجه بمعناه مختصراً كتاب الكفارات، باب الوفاء بالنذر، برقم (٢١٣١)، وأحمد في المسند، برقم (٢٧٠٦٤)، وقال محققون: إسناده ضعيف، لجهلة سارة بنت مقسٌ، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود برقم (٣٥٧).

بها الاعتبار على سبيل التحذير مثلاً طبطة، سمواها: الطبطبة الطبطية للدرة؛ لأن الضرب بها له صوت يقال له صلي-انتظره، وقف له، ما ذهب وتركه، ثم أخذ بقدم النبي (يعني (أخذ بقدمه فأقر له ووقف)؛ بقوله وقف يسمع منه صلى الله عليه وسلم- ومن تواضعه -الله عليه وسلم ((ل بها من هذه الأواثان شيء؟))؛ وسؤاله ،صلى الله عليه وسلم- وهذا الحديث صحيح ثابت عن النبي دليل على أنه إن وجد شيء من هذا، أو أعيادهم فلا يشرع قصدها بالذبح حدثنا عبد الحفيظ حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمرو بن شعيب عن ميمونة بنت كردم: قال أبو داود إن أمي قالت: لا، قال: (ل بها وثن أو عيد من أعياد الجاهليَّة؟))؛ بن سفيان عن أبيها نحوه مختصراً شيء منه قال ((نعم))؛ أنقضيه عنها؟ قال: هذه عليها نذر مشي أفقضيه عنها؟ وربما قال ابن بشار وإنداد هذا صحيح.

حدثنا مسدد حدثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة عن عبيد الله الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه : (وقال) يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على " فقالت - صلى الله عليه وسلم - أن امرأة أتت النبي : عن جده مكان كان يذبح فيه أهل - إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا : قالت ، ((أوفي بنذرك)) : رأسك بالدف ، قال . ((ي بنذرك أوف)) : لا ، قال : بقال ، ((لوثن؟)) : لا ، قال : قالت ، ((لصنم؟)) : قال - الجاهلية صلى الله - قدم من غزوة أو سفر ، فنذررت هذه المرأة إذا قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - النبي : يعني ((أوفي بنذرك)) : أن تضرب على رأسه بالدف فقال لها - عليه وسلم - وهذا ثابت بأسناد صحيح

غير عه يعرفه من قطن *** ان يقرن الحكم بوصف إن يك فهو يقرن الحكم بوصف بالفاء، ولو لم يكن ذلك علة له لكن معيماً، فالاقتران بين الوصف والحكم بالتعقيب وبالفاء يدل على العلية، فيدل على أن ،((فأول بنذرك)): الثاني هو الحكم، والأول هو الوصف، والفاء تدل على التعليل، قال له نذر أنه لا يوجد في ذلك مفسدة من مضاهاتهم وإحياء شعائر دينهم علة الوفاء بال تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء، وهذا يدل على أن الوصف هو سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء وجود النذر خالياً من هذين الوصفين، فيكون الوصفان مانعين من الوفاء، ولو لم يكن معصية لجائز الوفاء به))لا وفاء لنذر في معصية الله)): أنه عقب ذلك بقوله :اني الث

١٥ - رواه أبو داود، كتاب الأيمان والتذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، برقم (٣٣١٥)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة برقم (٢١٣١)، وقال في السلسلة الصحيحة (٦/٨٧٥)، تحت حديث رقم (٢٨٧٢): "وإسناده حسن في الشواهد، والحديث صحيح بلا ريب".

١٦- رواه أبو داود، كتاب الأيمان والذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالذر، برقم (٣٣١٢)، وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم (٢٥٨٨).

رجل أمسك امرأة وقبلها وبashرها، لكنه لم ينزل منها ما يوجب الحد: أن هذا عام، وسبب النزول: فالحاصل طرفي اللھار وَرُلَفًا مِنْ وَاقِمِ الصَّلَاةِ}: -عز وجل- وأخبره، فأنزل الله صلی الله علیه وسلم- فلائی إلی النبی رجل قارف معصية، قل امرأة وبashر، فسبب نزولها هو هذا الرجل، صورة السبب ، {اللَّيْلُ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ الْسَّيِّئَاتِ
الحسنات والسيئات، والحسنات يذهبن السيئات عام، ولا يختص بصورة: وأفراد العام الباقية
ذه، وإنما هو عام يدخل فيه كل ذنب السبب ه